الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة
مقدمـــة	
فصل تمهيدي	
دولية عقود التجارة الإلكترونية	١١
المبحث الأول : عقود التجارة الإلكترونية دولية بطبيعتها	١٧
المطلب الأول : حجج الاتجاه المؤيد لاعتبار عقود التجارة الإلكترونية دولية بطبيعتها	٢٠
- أولاً : حجة واقعيـــة	٢١
- ثانياً : حجج قانونية	٢١
- ثالثاً : حجة تستند إلى فرض عملي	٢٣
المطلب الثاني : تقييم الاتجاه نحو اعتبار عقود التجارة الإلكترونية عقوداً دولية بطبيعتها	٢٥
المبحث الثاني : المعيار الراجح في دولية عقود التجارة الإلكترونية	٣٢
المطلب الأول : المعايير التقليدية لدولية العقود وعقود التجارة الإلكترونية	٣٣
أولاً : المعيار الاقتصادي وعقود التجارة الإلكترونية	٣٣
ثانياً : المعيار القانوني وعقود التجارة الإلكترونية	٣٥
المطلب الثاني : المعيار القانوني المضيق هو المعيار الراجح	٣٧
- الاعتداد بالعنصر الأجنبي المؤثر	٣٧
- المعيار الراجح يتفادى مثالب المعايير الأخرى	٣٨
- صعوبات التطبيق وكيفية تلافيها	٣٩

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
الباب الأول	
الاختصاص الدولي للمحاكم في منازعات التجارة الإلكترونية	٤٣
الفصل الأول	
الضوابط الشخصية للاختصاص في منازعات التجارة الإلكترونية	٤٥
المبحث الأول : ضابط جنسية المدعى عليه في منازعات التجارة الإلكترونية	٤٥
– ضابط جنسية المدعى عليه بصفة عامة	٤٥
– مدى ملاءمة ضابط جنسية المدعى عليه لمنازعات التجارة الإلكترونية	٤٧
المبحث الثاني : ضابط موطن المدعى عليه في منازعات التجارة الإلكترونية	٥٥
– أنواع الموطن في مجال الاختصاص القضائي الدولي	٥٦
المطلب الأول : صعوبات تحديد موطن الأطراف ومقار عملهم في التجارة الإلكترونية	٥٩
– صعوبة الكشف عن موطن الأطراف في التجارة الإلكترونية	٥٩
– موقف اتفاقية الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية	٦٠
– موقف القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية	٦٥
المطلب الثاني:مدى اعتبار الموقع الإلكتروني فرعاً تجارياً للمنشأة التي يمثلها	٦٧
– الاتجاه نحو اعتبار الموقع الإلكتروني فرعاً تجارياً للمنشأة التي يمثلها	٦٧

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة

- اعتبار الموقع الإلكتروني فرعاً تجارياً للمنشأة التي يمثلها يتوقف على مبدأ قوة النفاذ ٦٩

المطلب الثالث : تعدد المدعى عليهم في منازعات التجارة الإلكترونية (مسئولية مقدم الخدمة) ٧٠

- مسئولية مقدم الخدمة عن أعمال الموقع الذي يأويه ٧٠
- عدم مسئولية مقدم الخدمة عن أعمال الموقع الذي يأويه ٧١

المطلب الرابع : الموطن المختار في منازعات التجارة الإلكترونية ٧٣

- الموطن المختار في المبادئ العامة ٧٣
- الموطن المختار في منازعات التجارة الإلكترونية ٧٤

المطلب الخامس : الاستثناء الخاص بالتدابير التحفظية ضد شركات خدمات المعلومات ٧٦

- اختصاص محاكم الدولة التي وجهت شركة المعلومات نشاطها إليها بدعاوى الإجراءات التحفظية ٧٦

خاتمة : تقدير ضوابط الاختصاص الشخصية في منازعات التجارة الإلكترونية ٧٨

الفصل الثاني

الضوابط المكانية للاختصاص في منازعات التجارة الإلكترونية ٨١

المبحث الأول : ضوابط الاختصاص المكانية في دعاوى المسئولية التقصيرية الإلكترونية ٨٢

المطلب الأول : اختصاص القضاء الفرنسي وفقاً لضابط محل وقوع الفعل الضار الإلكتروني ٨٤

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
- معيار إتاحة الموقع الإلكتروني في إقليم دولة المحكمة	٨٤
- معيار فعالية الموقع الإلكتروني في إقليم دولة المحكمة	٨٨
- الاتجاهات القضائية الحديثة في فرنسا	٩١
-تقدير المعايير الفرنسية بشأن الكشف عن مكان وقوع الفعل الضار الإلكتروني	٩٥
المطلب الثاني : اختصاص القضاء الأمريكي في دعاوى المسئولية التقصيرية الإلكترونية	٩٦
- القواعد الأمريكية في الاختصاص القضائي ومنازعات التجارة الإلكترونية	٩٦
- الإتاحة البسيطة للدخول إلى الموقع الإلكتروني	٩٩
- تأثير وفعالية الموقع في إقليم دولة المحكمة	٩٩
- التفرقة بين المواقع السلبية passif والمواقع الإيجابية actif	١٠٠
- معيار الأنشطة الموجهة في الفقه الأمريكي	١٠٢
- مدى التقارب بين منهج القضاء الأمريكي والاتجاهات القضائية الفرنسية	١٠٤
المبحث الثاني: ضوابط الاختصاص المكانية في دعاوى المسئولية العقدية الإلكترونية	١٠٧
المطلب الأول : ضابط مكان إبرام العقود الإلكترونية (مكان نشأة الالتزام)	١٠٩
- نظرية تصدير القبول	١٠٩
- نظرية تسلم القبول	١١٠

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
- موقف قواعد غرقة التجارة الدولية بشأن التعاقد الإلكتروني	١١٣
- الاتجاه نحو ضرورة اتفاق الأطراف صراحة على مكان إبرام العقد	١١٤
المطلب الثاني : ضابط مكان تنفيذ العقود الإلكترونية (مكان تنفيذ الالتزام)	١١٥
- تقسيم العقود الإلكترونية في مجال الاختصاص القضائي الدولي	١١٥
- العقود التي تبرم وتنفذ إلكترونياً على الإنترنت	١١٧
- ضرورة تحديد الأطراف لمكان التنفيذ صراحة في العقد	١١٩
- تحديد مكان التنفيذ في بعض الالتزامات العقدية التي تنفذ إلكترونياً	١١٩
الفصل الثالث	
حماية المستهلك الإلكتروني وفقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي	١٢١
المبحث الأول : قاعدة اختصاص محكمة موطن المستهلك الإلكتروني	١٢٢
- حماية الطرف الضعيف في مجال الاختصاص القضائي الدولي	١٢٢
- مدى انطباق قواعد الحماية التي فرضتها اتفاقية بروكسل (١٩٦٨) بشأن المستهلك الإلكتروني	١٢٤
- موقف المشروع التمهيدي لاتفاقية لاهاي الدولية بشأن الاختصاص القضائي الدولي	١٢٧
- حماية المستهلك الإلكتروني في ظل قواعد تشريع بروكسل ٢٠٠١/٤٤	١٢٩

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
- التمييز بين المواقع السلبية passif والمواقع الإيجابية actif في مجال حماية المستهلك	١٣٠
- مقارنة تشريع بروكسل بموقف اتفاقية روما (١٩٨٠) في مجال حماية المستهلك الإلكتروني	١٣٢
- الانتقادات الموجهة إلى تشريع بروكسل ٢٠٠١/٤٤ في مجال حماية المستهلك الإلكتروني	١٣٥
- مدى ملاءمة تشريع بروكسل ٢٠٠١/٤٤ لعقود الاستهلاك الإلكترونية	١٣٨
المبحث الثاني : الخضوع الاختياري الإلكتروني وحماية المستهلك	١٣٩
- الخضوع الاختياري في المبادئ العامة	١٣٩
- شروط الاختصاص القضائي الالكترونية وحماية المستهلك	١٤١
- قواعد تشريع بروكسل ٢٠٠١/٤٤ بشأن شروط الاختصاص القضائي الإلكترونية	١٤٣
الباب الثاني	
اختصاص جهات التسوية الإلكترونية للمنازعات	١٤٧
الفصل الأول	
آليات التسوية الإلكترونية للمنازعات (ODR)	١٤٩
المبحث الأول : ذاتية آليات التسوية الإلكترونية للمنازعات	١٤٩
المطلب الأول : تمييز التسوية الإلكترونية للمنازعات عن وسائل التسوية الأخرى	١٥٠
- تعريف التسوية الإلكترونية	١٥٠

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
– التمييز بين التسوية الإلكترونية للمنازعات (ODR) وبين الوسائل البديلة لتسوية المنازعات (ADR)	١٥١
– مزايا اللجوء إلى التسوية الإلكترونية للمنازعات	١٥٤
المطلب الثاني : التمييز بين التسوية الإلكترونية (ODR) ونظم إدارة المنازعات إلكترونياً	١٥٩
– نظم إدارة المنازعات إلكترونياً	١٥٩
– الخلاصة في ذاتية التسوية الإلكترونية للمنازعات	١٦١
المبحث الثاني : آليات التسوية الإلكترونية للمنازعات	١٦٢
المطلب الأول : التفاوض الإلكتروني	١٦٣
– تعريف التفاوض الإلكتروني وأنواعه	١٦٣
– **أولاً : التفاوض الآلي**	١٦٤
– **ثانياً : التفاوض بمساعدة الكمبيوتر**	١٦٧
– تقييم التفاوض الآلي والتفاوض بمساعدة الكمبيوتر من حيث الفعالية	١٦٩
المطلب الثاني : الوساطة الإلكترونية	١٧٢
– تعريف الوساطة الإلكترونية وأنواعها	١٧٢
– تقدير فعالية الوساطة الإلكترونية	١٧٦
المطلب الثالث : التحكيم الإلكتروني	١٧٧
– تعريف التحكيم الإلكتروني وأهميته	١٧٧
– **أولاً : هيئة الأيكان (ICANN)**	١٨١
– الطبيعة القانونية لإجراءات التسوية أمام هيئة الأيكان	١٨٦
– الطبيعة الخاصة لإجراءات التسوية أمام هيئة الأيكان	١٩٠

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
- ثانياً : المحكمة الإفتراضية	١٩٢
- الخلاصة بشأن آليات التسوية الإلكترونية للمنازعات	١٩٦
الفصل الثاني	
اختصاص مراكز التسوية والتحكيم الإلكتروني	١٩٩
المبحث الأول : مدى توافر الشكل الكتابي في اتفاقيات التسوية المبرمة على الانترنت	٢٠٠
المطلب الأول : اشتراط الكتابة في اتفاق التحكيم المبرم على الإنترنت	٢٠٢
- مشكلة الكتابة في اتفاق التحكيم المبرم على الانترنت	٢٠٢
- الاتجاه نحو التوسع في تفسير مفهوم الشكل الكتابي	٢٠٤
- القانون الواجب التطبيق على شرط كتابة اتفاق التحكيم المبرم على الانترنت	٢٠٧
المطلب الثاني : شرط التحكيم بالإحالة في عقود التجارة الإلكترونية	٢١٠
- مشكلة تخلف الكتابة في شرط التحكيم بالإحالة وأثرها على علم الأطراف بمضمون الشرط	٢١٠
- الخلاف حول قبول الإحالة العامة لشرط التحكيم في عقود التجارة الإلكترونية	٢١٢
المبحث الثاني : الاتفاق على التحكيم الإلكتروني في عقود الاستهلاك الإلكترونية	٢١٥
- رفض شروط التحكيم في عقود الاستهلاك التقليدية	٢١٥
- التطورات الناشئة عن ظهور التحكيم الإلكتروني	٢١٨

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
المطلب الأول : نفي الطبيعة التعسفية لاتفاقات التحكيم الإلكتروني في عقود الإستهلاك الإلكترونية	٢١٩
– اتفاق التحكيم الإلكتروني بين الشرط والمشارطة في عقود الاستهلاك الإلكترونية	٢١٩
– **أولاً** : اتفاق التحكيم الإلكتروني الذي يبرم باستخدام علامات الثقة	٢١٩
–**ثانياً**: اتفاق التحكيم الإلكتروني الذي يبرم من خلال مراكز التسوق الإلكتروني	٢٢٢
– **ثالثاً** : اتفاق التحكيم الإلكتروني الذي يبرم بطريقة فردية	٢٢٤
المطلب الثاني : مدى ملاءمة التحكيم الإلكتروني لعقود الاستهلاك الإلكترونية	٢٢٥
– الاتجاه نحو ملاءمة التحكيم الإلكتروني لعقود الاستهلاك الإلكترونية	٢٢٥
– **أولاً** : تناسب تكاليف التحكيم الإلكتروني مع إمكانيات المستهلك الإلكتروني وقيمة النزاع البسيطة	٢٢٦
– **ثانياً** : مدى ملاءمة التحكيم الإلكتروني لعقود الاستهلاك الإلكترونية من حيث القواعد المطبقة	٢٢٨
– **الخلاصة** : صحة الاتفاق على التحكيم الإلكتروني في عقود الاستهلاك الإلكترونية	٢٣٢
الفصل الثالث	
تنفيذ قرارات وأحكام مراكز التسوية الإلكترونية	٢٣٧

Scanned by CamScanner

الموضـــــــوع	الصفحة
المبحث الأول : إشكاليات تنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني وفقاً لأحكام اتفاقية نيويورك	٢٤٠
المطلب الأول : تحديد مكان التحكيم في التحكيم الإلكتروني	٢٤١
- أهمية تحديد مكان التحكيم وصعوبة ذلك في مجال التحكيم الإلكتروني	٢٤١
- محاولات تحديد مكان التحكيم الإلكتروني	٢٤٢
المطلب الثاني : مدى توافر الشكل الكتابي في أحكام التحكيم الإلكتروني	٢٤٧
- مشكلة الشكل الكتابي في أحكام التحكيم الإلكتروني	٢٤٧
- الاتجاه نحو معادلة الكتابة الإلكترونية لحكم التحكيم بالكتابة العادية	٢٤٧
المبحث الثاني : التنفيذ الذاتي لأحكام التحكيم الإلكتروني	٢٥٠
- فكرة التنفيذ الذاتي لأحكام التحكيم الإلكتروني	٢٥٠
المطلب الأول : وسائل التنفيذ الذاتي غير المباشر	٢٥٢
- تعريف وسائل التنفيذ الذاتي غير المباشر	٢٥٢
- أولاً : التهديد بسحب العلامة	٢٥٣
- ثانياً : نظام إدارة السمعة	٢٥٥
- ثالثاً : نظام القائمة السوداء	٢٥٧
- رابعاً : الطرد من الأسواق الإلكترونية	٢٥٩
- خامساً : الغرامة التهديدية	٢٦٠
المطلب الثاني : وسائل التنفيذ الذاتي المباشر	٢٦١
- تعريف وسائل التنفيذ الذاتي المباشر	٢٦١

Scanned by CamScanner

الموضـــــوع	الصفحة
– **أولاً** : إيداع ضمان مالي مغلق	٢٦٢
– **ثانياً** : التحكم في بطاقة الائتمان	٢٦٢
– **ثالثاً** : التنفيذ الذاتي الإلكتروني	٢٦٣
– تقدير وسائل التنفيذ الذاتي لأحكام وقرارات هيئات التسوية الإلكترونية	٢٦٥
خاتمـــــة : تداعيات العولمة واستقلال العالم الإلكتروني على سبل فض المنازعات	٢٦٩
قائمة المختصرات	٢٧٣
قائمة المراجع	٢٧٥
فهرس	٢٩٣

Scanned by CamScanner